تقريـر مناقشـــة وتحليـــل الإدارة
بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تظهر نتائج عام ٢٠٢٠ لبنك الفجيرة الوطني مستوى عال من المرونة على الرغم من التأثير الكبير لجائحة فايروس كورونا المستجد (COVID-19) وبعض حالات التعرض الجماعية الاستثنائية التي أدت إلى صافي خسائر قدرها ٤٧٥,٣ مليون درهم

إن وضع رأس المال القوي وتوفر السيولة إلى جانب الإدارة الفعالة للتكاليف والتخصيص الحكيم يضعان البنك في وضع جيد يمكنه من تحقيق انتعاش سريع

٢٨ يناير ٢٠٢١: يعلن بنك الفجيرة الوطني عن نتائجه للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

نظرة عامة على النتائج والأداء التشغيلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

حقق بنك الفجيرة الوطني أرباحاً تشغيلية بلغت ٨٩٤,٦ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مقارنة بمبلغ ١,١٤٥,٢ مليون درهم في عام ٢٠١٩.

حافظ بنك الفجيرة الوطني على سياسته الخاصة بالاعتراف الحكيم والشفاف للحسابات المتعثرة، كما انتهز الفرصة لتعزيز صافي خسائر انخفاض القيمة استجابة للتأثير المحتمل لـفايروس كورونا المستجد (COVID-19) والتدهور الملحوظ في عدد قليل من التعرضات الجماعية الاستثنائية لدعم التعافي الهادف في عام ٢٠٢١. قام بنك الفجيرة الوطني بتأمين صافي مخصصات انخفاض القيمة بمبلغ ١,٣٦٩.٨ مليون درهم مقارنةً بـمبلغ ٥٩٣ مليون درهم في عام ٢٠١٩. وتتضمن هذه المخصصات لعام ٢٠٢٠ تغييرات في نموذج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) ومعايير الاقتصاد الكلي في ضوء جائحة فايروس كورونا المستجد (COVID-19) بإجمالي ٢٤٧,٧ مليون درهم. وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، انخفض احتياطي انخفاض القيمة لدى البنك بمقدار ٧٩,٦ مليون درهم ليصل ٢٨٣,٥ مليون درهم حيث كان ٣٦٣,١ مليون درهم في نهاية عام ٢٠١٩، حيث وصلت حالات محددة إلى مرحلة يتم فيها الاعتراف بها من خلال حساب الأرباح والخسائر. استقرت نسبة إجمالي مخصصات التغطية (*بما في ذلك احتياطي انخفاض القيمة*) عند ٩١,٨٪ مقارنة بـنسبة ١٠٧,٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. واستقرت نسبة القروض المتعثرة عند ١٠,١٪ مقارنة بنسبة ٥,٤٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. باستثناء عدد قليل من حالات التعرض الاستثنائية للمجموعة، فقد انخفضت نسبة القروض المتعثرة إلى ٧,٣٪.

سجل بنك الفجيرة الوطني صافي خسارة بلغت ٤٧٥,٣ مليون درهم لعام ٢٠٢٠ مقارنة بأرباح بلغت ٥٥٢,٢ مليون درهم لعام ٢٠١٩ وكنتيجة للزيادة الكبيرة في مخصصات انخفاض القيمة وانخفاض الأرباح التشغيلية، يقترح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح على المساهمين هذا العام.

ملخص الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

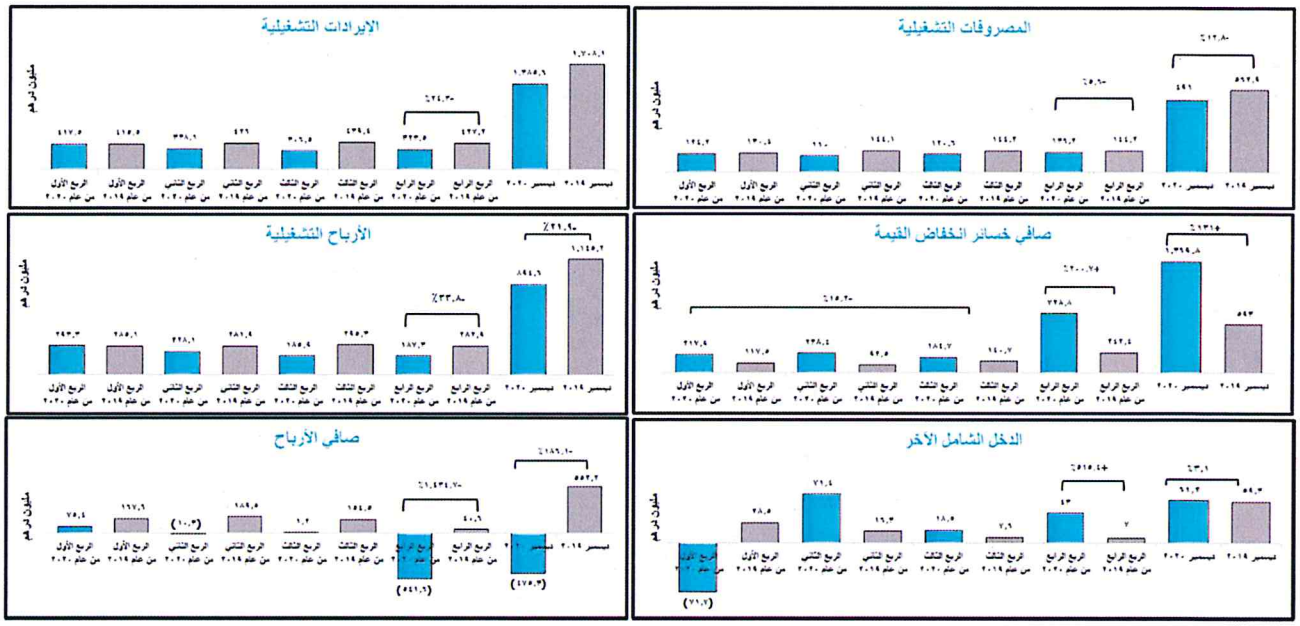

- استقرت الايرادات التشغيلية عند ١,٤ مليار درهم بانخفاض بنسبة ١٨,٩٪ مقارنة بمبلغ ١,٧ مليار درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩، مما يعكس ظروف التشغيل الصعبة والمناخ الاقتصادي. تسببت ضغوط الهامش وموجات الركود في الاقتصاد العالمي وانخفاض النشاط الاقتصادي مع استمرار جائحة فايروس كورونا (COVID-19) في انخفاض الدخل حيث شهدت أعمالنا التجارية قصيرة الأجل مدفوعات كبيرة. تم التخفيف من ذلك من خلال جهود الإدارة لحماية الأعمال الرئيسية وتكييف استراتيجيتها الاستثمارية وتحقيق الكفاءات التشغيلية من خلال جهود الرقمنة.

- بلغت صافي إيرادات الدخل وصافي الإيرادات من أنشطة التمويل والاستثمارات الإسلامية ٩٤٨,٩ مليون درهم في حين بلغت صافي الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى ٢٩١,٧ مليون درهم مقارنة بمبلغ ١,١٥٢.٤ مليون درهم و ٣٩٣,٧ مليون درهم على التوالي في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩. بلغت إيرادات صرف عملات أجنبية وأدوات مالية مشتقة ١٢٥ مليون درهم مقارنة بمبلغ ١٥١,٢ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩. وشهدت الإيرادات من الاستثمارات والأدوات الإسلامية نمواً ملحوظاً بنسبة ٨٤,١٪ لتصل ٢٠ مليون درهم مقارنة بمبلغ ١٠,٨ مليون درهم في عام ٢٠١٩. استقرت الأرباح غير المحققة من القيمة العادلة من خلال استثمارات الدخل الشامل الآخر عند ٩٢,٦ مليون درهم.

الحركة في الإيرادات التشغيلية

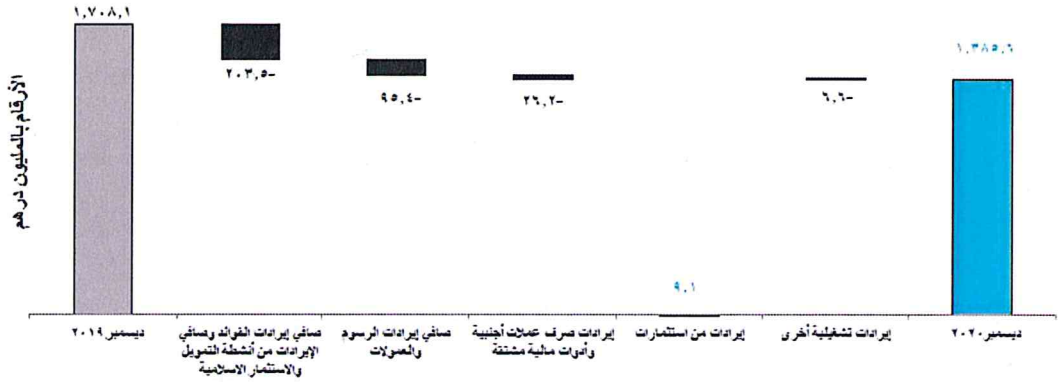

الحركة في المصروفات التشغيلية

- انخفضت المصروفات التشغيلية بنسبة ١٢,٨٪ لتصل ٤٩١ مليون درهم مقارنة بمبلغ ٥٦٢,٩ مليون درهم في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩، مما يعكس التدابير المعتمدة بما يتماشى مع متطلبات السوق المتغيرة. استقرت نسبة التكلفة الى الإيرادات عند ٣٥,٤٪ مقارنة بنسبة ٣٣٪ في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩، مما يعكس انخفاض الإيرادات التشغيلية.

ملخص المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

الأرقام بالمليون درهم

	ديسمبر -٢٠٢٠	ديسمبر-٢٠١٩	نسبة التغير ٪	ديسمبر -٢٠٢٠	سبتمبر-٢٠١٩	على أساس ربع سنوي
مجموع الموجودات	٣٩,٨٧٢	٤٢,٨٠٥	٦,٩٪-	٣٩,٨٧٢	٤١,٧٧٧	٤,٦٪-
قروض وسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي	٢٤,٨٤٤	٢٧,٠٩٥	٨,٣٪-	٢٤,٨٤٤	٢٥,٣٧٠	٢,١٪-
ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء	٢٩,٧٦٦	٣١,٩٥٠	٦,٨٪-	٢٩,٧٦٦	٣١,٢٠٤	٤,٦٪-
الاستثمارات والأدوات الإسلامية	٥,١٨٧	٣,٣٦٧	٥٤٪	٥,١٨٧	٤,٦١١	١٢,٥٪
مجموع حقوق ملكية المساهمين	٥,٦٧٢	٦,٣٥١	١٠,٧٪-	٥,٦٧٢	٦,٢١٠	٨,٧٪-

- استقرت القروض والسلفيات ومستحقات التمويل الإسلامي عند ٢٤,٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٢٧,١ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٩. واستقرت الموجودات السائلة عالية الجودة عند ٧,١ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٧,٩ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٩. مما يعكس الحكمة المستمرة في إدارة الميزانية العمومية والسيولة.

- استقرت ودائع العملاء والودائع الإسلامية للعملاء عند ٢٩,٨ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٣١,٩ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٩. وارتفعت ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بمقدار ١,٦ مليار درهم عن نهاية عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها ١٦,٩٪ لتصل ١١,٣ مليار درهم كما في نهاية عام ٢٠٢٠. تحسنت نسبة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتصل إلى ٣٨٪ من إجمالي ودائع العملاء مقارنة بنسبة ٣٠,٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

- ارتفعت الاستثمارات والأدوات الإسلامية بنسبة ٥٤٪ فقد كانت ٣,٤ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٩ لتصل ٥,٢ مليار درهم، حيث تم توجيه السيولة نحو دفتر الاستثمار عالي الجودة للتخفيف من تأثير النمو الضعيف للقروض في عام ٢٠٢٠. ارتفع احتياطي القيمة العادلة بمقدار ٦١,٢ مليون درهم مقارنة بالفترة نفسها على خلفية التحسن في الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

- بلغ إجمالي الموجودات ٣٩,٩ مليار درهم (٤٢,٨ مليار درهم بنهاية عام ٢٠١٩).

- استقر إجمالي حقوق الملكية عند ٥,٧ مليار درهم مقارنة بمبلغ ٦,٤ مليار درهم في نهاية عام ٢٠١٩.

ملخص التدفقات النقدية والنفقات الرأسمالية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

بالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، زاد النقد والنقد وما في حكمه للبنك بمقدار ٢,٣ مليار درهم مقارنة بعام ٢٠١٩. وهذا يعكس إدارة السيولة ومخاطر الائتمان بحكمة لدى البنك، والسبب الرئيسي في ذلك يعود لزيادة التدفقات النقدية في المبالغ المستحقة من المصرف المركزي بقيمة ٥,٢ مليار درهم، والتي تم تعويضها جزئياً من خلال انخفاض في ودائع العملاء بقيمة ٣,٧ مليار درهم.

خلال عام ٢٠٢٠، تكبد بنك الفجيرة الوطني مبلغ ٥٥ مليون درهم على النفقات الرأسمالية المتعلقة بإضافات الممتلكات والمعدات والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز مقارنة بمبلغ ٩٣,٧ مليون درهم في عام ٢٠١٩.

أبرز مؤشرات الأداء

- تم الاحتفاظ بنسبة سيولة كافية مع نسب الإقراض الى موارد مستقرة عند ٨٢,١٪ (٢٠١٩: ٨٥,٩٪) واستقرت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة عند ٢٠,٨٪ (٢٠١٩: ٢١,٧٪)، وهذا يفوق بكثير الحد الأدنى لجميع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

- ظلت نسبة كفاية رأس المال قوية جداً واستقرت عند أعلى مستوى لها مؤخراً عند ١٩,٢٪ (نسبة الشق الأول ١٨,١٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٤٪) مقارنة بنسبة ١٧,٨٪ (نسبة الشق الأول ١٦,٦٪ ونسبة الشق الأول لحقوق الملكية العامة ١٢,٩٪) في نهاية عام ٢٠١٩، وهذا يفوق بكثير المتطلبات التنظيمية.

- بلغت نسبة العائد على متوسط الموجودات ـ١,١٪ مقارنة بنسبة ١,٣٪ في عام ٢٠١٩. وبلغت نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية ـ٧,٩٪ مقارنة بنسبة ٩,٦٪ لعام ٢٠١٩.

تركيزنا على القطاعات

يواصل بنك الفجيرة الوطني استراتيجيته حول العلاقات مع العملاء وبدعم من نهج القطاعات المعتمد من قبل البنك لخدمة احتياجات عملائه. ويساعد هذا أيضاً في بناء التنويع والحفاظ على نمو مستقر.

بلغت الإيرادات التشغيلية من عملاء الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (متضمناً الخدمات المصرفية للأعمال) ٩٩٨,٦ مليون درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بانخفاض بلغ ١٩,٦٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. وانخفضت الإيرادات التشغيلية من الخدمات المصرفية للأفراد بنسبة ٥,١٪، وانخفضت إيرادات الخزينة وإدارة الموجودات والمطلوبات وأخرى بنسبة ٢١,٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٩.

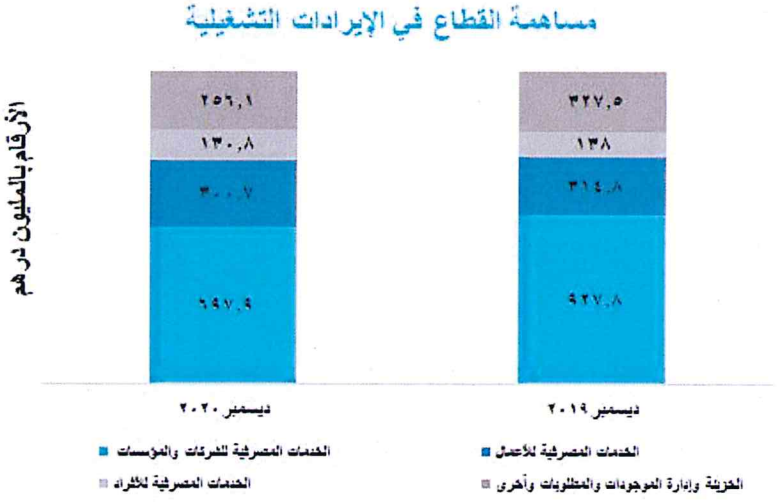

التوقعات المتعلقة بالاقتصاد والقطاع وتأثيره على البنك

شهد عام ٢٠٢٠ اضطراباً غير مسبوق بسبب جائحة فايروس كورونا المستجد (COVID-19) وأضاف إلى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي بالفعل مع اضطرابات سلسلة التوريد، وتقلب أسعار الأسهم والسلع، وانخفاض أسعار الفائدة وما يترتب على ذلك من ضغوط ائتمانية تؤدي جميعها إلى خلق ضغوط سلبية كبيرة على بيئة الأعمال. يستمر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بمواجهة مخاطر فعلية، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بجودة الموجودات، وارتفاع تكلفة المخاطر، وتباطؤ النشاط الاقتصادي وضغوط الهامش. مع توفر اللقاح وتكاتف الجهود من أجل (COVID-19) على مستوى العالم، نحن متفائلون أنه مع بدء الاقتصاد في التعافي من آثار الجائحة، ستكون هناك فرص تجارية جديدة.

وعلى الرغم من هذه البيئة غير المؤكدة الحالية، عمل بنك الفجيرة الوطني بلا كلل لدعم عملائه من خلال تدابير مختلفة والاستمرار في تلبية احتياجاتهم المتغيرة. لم يقتصر كون البنك من أوائل الملتزمين بإجراءات الدعم الأولية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، بل اعتمدنا أيضاً سياسات أكثر ملائمة، حسب الضرورات، بالإضافة إلى الكثير من الخطط الأخرى، لمساعدة عملائه المستحقين وتقديم المساعدة لهم، والتخلي عن أرباح للمدى القصير لصالح الاقتصاد على المدى الطويل.

يقوم بنـك الفجيرة الوطني بمراقبة الوضع عن كثب، ونجـح في اتخاذ عدد من التدابير تتراوح بين تقليل ساعات العمـل في الفروع التشغيلية إلى العمل عن بعد واستخدام الحلول الرقمية لضمان استمرارية خدمات العملاء واتخاذ التدابير الاحترازية لضمان صحة وسلامة جميع أصحاب المصلحة.

لقد قام بنك الفجيرة الوطني بإدارة سيولته بشكل استباقي مما مكنه من تعزيز مكانته لاجتياز البيئة الحالية والتي يسودها حالة من عدم اليقين بكل ثقة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، استقـرت نسبة السلفيات إلى الودائع لبنك الفجيرة الوطني عند ٨٣,٥٪، ونسبـة صافي التمويل الثابت عند ١٠٦,٦٪ ونسبة تغطية السيولة عند ٣٦٦,٥٪. كما قام بنك الفجيرة الوطني بالنظر في المعايير والتوجيه المشترك فيما يتعلق بمخطط برنامج خطة الدعم الاقتصادي المستهدف ومعالجة أحكام خسارة الائتمان المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في دولة الإمارات العربية المتحدة في سياق أزمة فايروس كورونا المستجد (COVID-19) الصادرة عن مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٠ على التوالي.

بنك الفجيرة الوطني على ثقة من أن القوة الأساسية لسلامة سياساتنا الحكيمة لا تزال قائمة على الرغم من التحديات الراهنة لتحقيق الربحية. كما يتيح وضع رأس المال والسيولة القوية لدى البنك التعامل بشكل استباقي مع الوضع وسيسمح لنا بالظهور بشكل أقوى من أي وقت مضى. يقدر البنك تدابير الدعم التي اتخذتها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت المناسب والتي تهدف إلى حماية وسلامة ودعم الشعب ومؤسسات الدولة، وأيضاً فخورين بجهود بنك الفجيرة الوطني لدعم عملائه المتأثرين من خلال تدابير الحماية المناسبة مع الاهتمام برفاهية وسلامة موظفيه.

ويضم مساهمو بنك الفجيرة الوطني الرئيسيين كلاً من حكومة الفجيرة وشركة عيسى صالح القرق ذ.م.م. ومؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. وحصل البنك على تصنيف Baa1 / Prime-2 للودائع وحصل على تصنيف A3 لتقييم مخاطر الطرف المقابل من قبل وكالة موديـز وعلى تصنيف BBB+ / A-2 من قبل وكالة ستاندرد آند بورز، وكلاهما يحمل تصنيف سلبي. ويمتلك البنـك ١٥ فرعاً يشكلون شبكة تغطي أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة (واحدة منها تعتبر وحدة خدمة مصرفية إلكترونية).

الجوائز والأوسمة

- حصل بنك الفجيرة الوطني وللعام الثالث على التوالي، على جائزة "علامة غرفة دبي للمسؤولية المجتمعية للشركات لعام ٢٠١٩" ، تقديراً لاستراتيجيتنا المتميزة في المسؤولية المجتمعية للشركات. تقر هذه الجائزة بجهودنا في اتخاذ تدابير عملية لضمان أن المسؤولية المجتمعية للشركات هي جزء لا يتجزأ من عملياتنا.

- "أفضل بنك لمشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة" – من قبل جوائز الشرق الأوسط وأفريقيا للتمويل لعام ٢٠٢٠.

فينس كوك
الرئيس التنفيذي

عدنان أنور
نائب الرئيس التنفيذي